Journal of Scientific and Human Dimensions
مجلة الأبعاد العلمية والإنسانية
Volume 2, Issue 2, 2026 Pages: 1113-1119
Journal homepage: https://jshd.com.ly/index.php/jshd/en

Factors Affecting the Application of The Principle of Tax Fairness

Sounds Albashier Ali Mosbah *
Faculty of law and political Science, University of Gharyan, Gharyan, Libya

العوامل التي تؤثر في تطبيق مبدأ العدالة الضريبية

أ . سندس البشير علي مصباح *
كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة غريان، غريان، ليبيا

*Corresponding author sosomosbah21@gmail.com

Received: April 27, 2026	Accepted: May 25, 2026	Published: June 21, 2026

Copyright: © 2026 by the authors. This article is an open-access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

Abstract:
The principle of tax justice is considered one of the most important topics discussed in financial law books، as it is the foundation upon which the tax system is built. Achieving tax justice requires following a set of principles and foundations، starting with linking the tax to the tax base on which it is imposed، distributing burdens، and granting tax exemptions fairly and equitably among taxpayers، without compromising the social and economic circumstances of the tax payers، and ending with collection methods .

Keywords: Tax Administration, Tax Awareness ,Tax Legislation.

الملخص
إن مبدأ العدالة الضريبة يعدّ أحد أهم المواضيع التي تتحدث عنها كتب القانون المالي؛ كونها الأساس الذي يقوم عليه النظام الضريبي، ولتحقيق العدالة الضريبية ينبغي اتباع مجموعة أسس ومبادئ بداية من ربط الضريبة مع الوعاء الضريبي المفروض عليها، وتوزيع الأعباء ومنح الإعفاءات الضريبية على وجه العدالة والمساواة بين المكلفين بها مع عدم الإخلال بالظروف الاجتماعية والاقتصادية للممولين، وختاما بطرق تحصيلها.

الكلمات المفتاحية: الإدارة الضريبية، الوعي الضريبي، التشريع الضريبي.

المقدمة:

يعد مبدأ العدالة الضريبية من أحد المبادئ الدستورية التي تحكم الأنظمة الضريبية حول العالم، ويجسد مبدأ المساواة أمام القانون، ومبدأ المساواة في تحمل الأعباء العامة الذي أوردته غالبية دساتير العالم؛ لذا فإن العدالة الضريبية تعد الحجر الأساس عند بناء الأنظمة الضريبية، فكيف لسلطة الإدارة أن تضمن جباية الأموال إلى خزانتها دون أن تنتقص من دخل الممول أو أن تؤثر فيه سلباً بمراعاتها لمقدرته التكليفية في فرض الضريبة، ومن جهة أخرى كيف لها ضمان عدم تقاعس الممولين عن أداء الضريبة.

وحيث إن موضوع العدالة الضريبية لا يقتصر على مرحلة فرض الضرائب وفق مقدرة الممول التكليفية فحسب، بل يمتد أثره إلى الطريقة التي تُسنّ بها القوانين الضريبية وتطبيقها وحماية الحقوق الأساسية للممول والتوازن في ضبط علاقته أمام الإدارات الضريبية، وعدم التمييز بين الممولين، وضمان تطبيق القوانين الضريبية على أوجه تكفل العدالة والمساواة أمام الجميع، ومن هنا يتناول والعوامل التي تؤثر سلباً

وإيجاباً في تحقيقه حيث نجد أن هناك عدة متغيرات وعوامل تسْهم بشكل أو بآخر في تطبيق مبدأ العدالة الضريبية سواءً من ناحية اجتماعية، أو سياسية، أو اقتصادية. وسنتحدث عن أهم هذه العوامل التي تؤثر في تطبيق مبدأ العدالة الضريبية على النحو التالي .

أهمية الدراسة :

إن موضوع العدالة الضريبية يكتسب أهمية كبرى كونه لم يخلُ منه أي تشريع في العالم، إضافة إلى أنه حظي بقدر كبير من الاهتمام سواء على الصعيد القانوني، أو الصعيد الاقتصادي بل حتى امتد إلى الفكر الاجتماعي، ويعد أحد أهم المواضيع المنشودة في كافة النظم الضريبية وأحد أهم أركان النظام الضريبي .

إشكالية الدراسة:

يمكن إبراز إشكالية الدراسة عبر طرح هذه التساؤلات:

ما هو دور القضاء والتشريع الليبي في ضمان تحقيق العدالة الضريبية

هل هناك دور للإدارات الضريبية لدى مصلحة الضرائب الليبية في تحقيق العدالة الضريبية؟

منهجية الدراسة :

استخدمت في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وذلك لتحليل بعض النصوص القانونية الضريبية ، والأحكام القضائية للوصول إلى مدى تحقق مضمون مبدأ العدالة الضريبية في نصوص التشريع الليبي .

الدراسات السابقة :

دراسة: عبدالقادر علي سالم أبو غفة (2020)، "العدالة الضريبية من منظور القانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن الضرائب على الدخل"

المبحث الأول :

العوامل التشريعية والمؤسسية المؤثرة في العدالة الضريبية

المطلب الأول :

العوامل التشريعية

الفرع الأول :

دور التشريع في تحقيق العدالة الضريبية

يعرف التشريع الضريبي بأنه مجموعة القواعد القانونية التي تحدد النظام الضريبي في دولة معينة أثناء مدة زمنية محددة. وتعد السلطة التشريعية عاملاً أساسياً في تحقيق مبدأ العدالة الضريبية طبقاً لما لها من صلاحيات في سن القوانين، والتشريعات عامةً والضريبية منها خاصةً، فكلما كانت الجهة التشريعية تتمتع بالكفاءة عند صياغتها للقوانين بطريقة سهلة وواضحة للفهم وتخلو من اللَّبس والغموض فإنها بالمقابل تضمن للمول والإدارة الضريبية حقوقهما[1].

فبداية من الدستور باعتباره القانون الأعلى في الدولة، لابد له من أن يضمن في فحواه جملة من المبادئ الدستورية لحماية الممولين، بشأن المساواة، وتكافؤ الفرص، وعدم الرجعية في القوانين الضريبية، وعلى أن تكون العدالة الاجتماعية والضريبية هي أساس النظام الضريبي[2].

فكلما كانت القوانين الضريبية إيجابية، واضحة المعالم، تتمتع بنوع من الشفافية والمساواة بين المكلفين، وكانت مُحكمة الصياغة، كانت تحمل في طياتها العدالة والمساواة، ويكون من الصعب التهرب منها. ومن

---

[1]- محمد أمين، محمد أمين وقويدري كمال، **تقييم أداء النظام الضريبي ومدى تطبيق مبدأ العدالة الضريبية**، مجلة دراسات جبائية، المجلد (11) العدد (1) , 2022ص 96.

[2]- خالد علي، **العدالة الضريبية**،'' مبدأ قانونية الضريبة وضريبة المبيعات نموذجا , دراسة بحثية منشورة عبر المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية ، ص 32.

ثَمّ فإن التهرب الضريبي هو النتيجة الفورية لعدم عدالة النصوص القانونية وهو نتيجة معاكسة لمبدأ العدالة الضريبية.

وعلى هذا النحو نجد أن المشرع الليبي أصدر القانون رقم (9) لسنة 2010 بشأن التشجيع على الاستثمار[3]، ومنح بموجبه جملة من الإعفاءات، والحوافز والتسهيلات، وذلك لتشجيع استثمار رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية على إقامة مشروعات استثمارية؛ بهدف التنمية الاقتصادية وتأهيل وتنمية العناصر الليبية وزيادة تنويع مصادر الدخل.

ونص القانون على جملة من الإعفاءات الضريبية تتعلق بالآلات والمعدات والأجهزة اللازمة لتنفيذ المشروع والتجهيزات وكافة قطع الغيار ووسائل النقل والمواد الأولية، إلى جانب إعفاء المشروع الاستثماري من ضريبة الدخل عن نشاطه لمدة خمس سنوات، وإعفاء كافة المحررات والتصرفات والمعاملات والوقائع من ضريبة الدمغة[4].

وكما أسلفنا سابقاً، فإن عدم الامتثال للقوانين الضريبية والتهرب منها فإنه يسبب إهدار وضياع للأموال العامة من ناحية اقتصادية، ما يجعل الدولة تفرض ضرائب إضافية، ويتحمل وزْرها ممولون آخرون كانوا في الأساس ملتزمين بأداء الضريبة، وبدوره -أيضاً- يخلق فارقاً اجتماعياً بين طبقات المجتمع، نتيجة لانخفاض مستويات تحصيل الخزانة العامة، الأمر الذي يعيق من تطور خدمات الدولة وإعادة توزيع الدخول بين أفرادها.

الفرع الثاني : دور القضاء في ضمان تحقيق العدالة الضريبية .

يقوم القضاء بدور مهم في تحقيق العدالة الضريبية، وذلك من خلال الامتثال لصور الشفافية والعدالة في إصدار الأحكام القضائية، والتأكد من تطبيق القوانين الضريبية بشكل عادل ومنصف، إلى جانب الرقابة على تنفيذها وعدم تجاوزها للقانون، وامتناعها عن التعسف في فرض وجباية الضرائب، والقيام بالتفسير الصحيح للقوانين الضريبية وخلق توزان بين مصلحة الممولين كأفراد وشركات وبين مصلحة الدولة في فرض وتحصيل الضرائب.

ويحقق القضاء مبدأ العدالة الضريبية عندما يقوم بإصدار أحكامه العادلة على النزاعات الضريبية المطروحة أمامه. وعلى هذا النحو، استقر القضاءُ على اتّباع مبدأ العدالة الضريبية في أحكامه، ففي الطعن رقم 32/ 45 بتاريخ 2002/3/31 حكمت المحكمة العليا بإعفاء المعاقين من أداء الضريبة عن الدخل الناتج عن الأعمال التي يقومون بها بأنفسهم. فمن وجهة نظر القضاء في هذا الحكم أنه ليس من مبادئ العدالة أن يكون فرض الضريبة بنفس المستوى على الأفراد ذوي الإعاقة وغيرهم أي مَن هم في أوضاعهم الجسمانية الطبيعية[5].

وأيضاً الحكم الصادر مؤخراً في الطعن رقم 36/ 71 بتاريخ 2024/5/6 بشأن وقف تنفيذ فرض رسم على مبيعات النقد الأجنبي، وانعدام القرار رقم (15) لسنة 2024 بشأن فرض ضريبة على النقد الأجنبي لعدم مراعاتها أسس العدالة والمساواة الضريبية.

ولا يفوتنا أن ننوه بأن قانون الضريبة على الدخل القانون رقم (7) لسنة 2010 قد وضع ضمانات قضائية لمصلحة الممول الضريبي لضمان تطبيق مبادئ العدالة الضريبية. ويقصد بالضمانات القضائية مجموعة الحقوق والإجراءات التي تتيح للممول أن يحمي نفسه بها من تعسف الإدارة الضريبية، والطعن في قراراتها أمام الجهات القضائية، وذلك لتعزيز الثقة في النظام الضريبي وتشجيع الالتزام الطوعي بأداء الضرائب وتحقيق التوازن بين مصلحة الخزانة العامة ومصلحة الممول من تعسف الإدارة. ويجب أن تتوافر في المحكمة التي تنظر النزاع الاستقلالية والحياد، ويحق للمول الضريبي أن يقدم كل ما يفيد ويثبت حقه، على أن لا يطول مدة النزاع بصورة تضرمن مصلحة الممول.

ويعد التظلم القضائي من أهم الضمانات الممنوحة للممول لضمان تحقيق الرقابة القضائية على جهة الإدارة الضريبية والمتمثلة في ليبيا بـ(مصلحة الضرائب). وباعتبار أن المنازعة التي تنشأ بين الممول والإدارة الضريبية تكون نحو قرار إداري نهائي. فإن المشرّع الليبي قد أسند هذا الاختصاص من خلال

---

[3] -نشر في مدونة التشريعات، ليبيا، السنة الـ(10)، العدد (9).

[4]- المادة (10) من القانون رقم 9 لسنة 2010 بشأن التشجيع على الاستثمار.

[5]- طعن رقم 32 / س45 ق، تاريخ الجلسة 31 مارس 2002، دعوى إدارية رقم 121/ 25 ق، دائرة القضاء الإداري بمحكمة استئناف بنغازي.

القانون رقم (88) لسنة 1971 إلى القضاء الإداري، وذلك حسب نص المادة (8) منه. كما أنه قد لا تقف الخصومة أو المنازعة الضريبية بصدور حكم فيها عن دائرة القضاء الإداري بل قد ترفع تلك الخصومة إلى المحكمة العليا لكي تبدئ رأيها النهائي فيها[6].

وفي كل الأحوال لضمان تطبيق مبدأ العدالة لا يجوز تطبيق قانون ضريبي جديد بأثر رجعي إذا كان لا ينصب في مصلحة الممول الضريبي، وذلك بحسب مبدأ الشرعية الضريبية المتعارف عليه.

المطلب الثاني :

العوامل المتعلقة بالإدارة المؤسسية الضريبية

الفرع الأول :

كفاءة الإدارة الضريبية .

تعد الإدارة الضريبية أحد أسباب تحقيق العدالة الضريبية في الجهاز الضريبي، فتقوم بتطبيق التشريعات الضريبية عن طريق متابعة القوانين الضريبية وتحصيل الضرائب، وتسهم في إنجاح السياسة الجبائية للدولة. غير أنه في كثير من الأحيان نجد أن المشرّع يقوم ببعض التعديلات في القوانين الضريبية لتحقيق العدالة والمساواة في النظام الضريبي، ولكن يظل هناك خلل في تطبيق مبدأ العدالة، حيث يرجع السبب – أحياناً- إلى قلة الخبرة والكفاءة لدى جهاز الإدارة الضريبية[7].

وتعني الإدارة الضريبية مجموع الأجهزة الإدارية لتنفيذ قواعد القانون الضريبي عن طريق متابعة الضريبة على الممولين وتحقيق أهدافها، وتنقسم الإدارة الضريبية إلى نوعين: إدارة مركزية: تقوم بإجراءات البحث والتخطيط وتقنية المعلومات، وإدارة أخرى: تقوم بالربط الضريبي والتحصيل والتدقيق وفق التشريع القانوني[8].

وبالتالي فإن فشل النظام الضريبي في أداء مهمته ينطوي على ضعف في كفاءة أداء الموظف الضريبي، وينعكس ذلك سلباً في تطبيق القوانين الضريبية التي فُهِمت على نحوٍ غيرِ صحيح إذا ما كان هذا الضعف في تقدير حجم وعاء الضريبة بالنسبة للممولين الذين لا يمسكون الدفاتر المحاسبية، لهذا تُعَدّ مسالة اختيار موظفي الإدارة الضريبية على قدر كبير من الأهمية لضمان حُسن الأداء ولضمان تطبيق العدالة الضريبية فلابد من حسن اختيار جيد لهذه الطائفة. إضافة إلى تعزيز الرقابة على أعمال الادارة الضريبية؛ لضمان حيادها في تعاملها مع الممولين وضمان التنفيذ السليم للقوانين الضريبية والتعليمات التي وضعت لتعزيز العدالة والمساواة بين الممولين وضمان تحصيل ايرادات العامة[9].

الفرع الثاني : النزاهة ومكافحة الفساد

يعاني الجهاز الإداري الليبي من ضعف بنيوي ونقص في المعلومات والبيانات الإحصائية، وهو ما يَنتج عنه فساد وتتفشى بسببه ظاهرة الرشوة. فقد جاءت ليبيا في المرتبة (186) من أصل (189) من الدول المتأخرة في دفع الضرائب، وهو ما يدل على وجود مشكلات أخرى يعاني منها الجهاز الإداري تؤدي في مجملها إلى ضرورة البدء في مشروع الإصلاح الضريبي وتحسين الجهاز الضريبي[10].

ولقد أظهرت التجارب الدولية أهمية التنسيق بين مستوى الإصلاح الضريبي وبين فعالية الجهاز الإداري وقدرته على التكيف السريع في الأداء الإداري على التصحيح والتكثيف في الاصلاحات الضريبية المنشودة. ويلعب الجهاز الإداري دور مهماً في كل مرحلة من مراحل الضريبة، بداية من تحديد الوعاء الضريبي وسعر الضريبة، وانتهاء بجبايتها وتحصيلها إلى الخزانة العامة.

غير أن التطور التكنولوجي والتحول الرقمي قد أسهم في تطوير الإدارة والرقابة في العديد من الدول باستخدام أدوات الذكاء الاصطناعي والتكنولوجي في تحسين المعاملات الضريبية للممول، حيث لجأت الكثير من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء إلى استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي والتقدم

---

[6]- دارين سالم اللافي، **علاقة الممول بالإدارة الضريبية في ضوء قانون ضريبة الدخل الليبي**، رسالة ماجستير , جامعة طرابلس، كلية القانون، 2014، ص 38.

[7]- محمد أمين وقويدري كمال، **تقييم أداء النظام الضريبي**، مرجع سابق، ص 95.

[8] - تقرير الجمعية الليبية للسياسات والاستراتيجيات، **النظام الضريبي تحدي الواقع ومتطلبات الاصلاح الليبي**، يوليو 2016، ص 21.

[9]- دريد عيسى ابراهيم، ص 121.

[10]- تقرير الجمعية الليبية للسياسات والاستراتيجيات، المرجع السابق، ص 22.

التكنولوجي في إداراتها الضريبية؛ وذلك لأنه سهّل كثيراً التواصل بشكل دائم بين الممول والجهاز الضريبي، وزاد من مرونة العمل، وتقليص الإجراءات وإنجاز المعاملات الضريبية الإدارية بشكل أسرع وأدق.

هذا وتختلف بيئة العمل في الإدارة الضريبية عن غيرها من الإدارات الحكومية، حيث يعد مأمور الضرائب قاضياً مالياً. إذ ينبغي أن تكون إقرارات الممولين على قدر من الكفاءة والنزاهة، لذلك تعد عناصر الإدارة الضريبية أهمية كبرى في إصلاح الإدارة الضريبية[11].

والجدير بالذكر أن الإدارة الضريبية تعد هي مركز الثقل في عملية الربط الضريبي؛ لما تتمتع به من امتيازات تمكّنها من جباية الضرائب، الأمر الذي يستدعي وجودَ جهاز إداري كفؤ لأداء هذه العملية وممارسة الامتيازات في حدود مقررة له.

المبحث الثاني :

العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر في تحقيق العدالة الضريبية

المطلب الأول :

العوامل الاقتصادية

الفرع الأول :

مستوى الدخل

يعد مستوى الدخل هو الجوهر والأساس لفرض الضريبة، وعلى الرغم من ذلك فإن المشرّع لم يضع مفهوماً واضحاً للدخل. ومن خلال تحرّي النصوص الضريبية، نجد أن مفهوم الدخل مسألة مهمة جداً لمنع التهرب من العناصر التي تعد دخلاً، وإحباط الأموال التي تحويها الضريبة ولا تعد دخلاً في الأساس، وأيضا لمنع الازدواج الضريبي في حال فرض ضريبة على نفس الدخل مرتين على التوالي[12].

ونجد أن مفهوم الدخل الخاضع للضريبة يتنازع من خلاله اتجاهان: إذ يُعرّف الاتجاه الأول الدخل بالنظر إلى المصدر الذي يأتي منه، ويُعْرف بـ"نظرية المنبع" حيث يتطلّب الدورية والانتظام لعنصر الدخل[13].

أما الاتجاه الثاني فهي نظرية الإثراء والتي حاولت التوسيع من نطاق مفهوم الدخل عبر دمج المكاسب والأرباح التي يجنيها الممول. وعرّفت الدخل على أنه: كل زيادة في القيمة الإيجابية للممول سواءً أكانت دورية ومنتظمة أم غير ذلك[14].

وعند تحديد مستوى دخل الممول بشكل دقيق فإنه يسْهم في موازنة العملية الضريبية فكلما زاد مستوى الدخل زاد معه المقدار الخاضع للضريبة من جهة، ويقل ذلك إن كان مستوى الدخل منخفضاً.

الفرع الثاني :

النمو الاقتصادي .

يؤثر النظام الضريبي العادل بشكل مباشر في النمو الاقتصادي، حيث تقوم الدولة بدور الإنعاش للنمو الاقتصادي. ولتحسين مستوى معيشة الأفراد فإنها تقوم بتخفيض العبء الضريبي على الممولين، إضافة إلى ذلك فإن انفتاح السوق على الاستثمار الأجنبي ليس نفسه السوق المقفل من ناحية فرض الضرائب[15].

وترتبط العدالة الضريبية بالنظام الاقتصادي السائد في البلاد باعتبار الضريبة مصدراً مهماً لإيرادات الدولة، وذلك عندما يقوم التشريع إما بفرض ضرائب أو الإعفاء منها لموازنة الحال الاقتصادية كأن تقوم الدولة بإعفاء الشركات المحلية من الضريبة لتشجيع الإنتاج الوطني.

---

10 \عبد القادر على أبو غفة، **العدالة الضريبية من منظور القانون رقم (7) بشأن ضريبة الدخل**، مجلة البحوث القانونية، جامعة مصراتة، العدد (11)، ديسمبر 2020 , ص25 .

ص 25.

[12]- رحاب بن نوبة، ، رحاب محمد بن نوبة، **الوجيز في القانون المالي**، دار الكتب الوطنية، بنغازي، الطبعة الأولى، 2020.ص 118.

[13]- عمر عايد بن هاني، **العدالة الضريبية في التشريع الأردني**، ص 51.

[14]-عمر عايد بن هاني، **العدالة الضريبية وتطبيقاتها في التشريع الأردني**، جامعة مؤتة، الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق، 2005، ص 52.

[15]- محمد أمين وقويدري كمال، **تقييم أداء النظام الضريبي ومدى تطبيق مبدأ العدالة الضريبية**، مرجع سابق ص 96.

وكما أشرنا في المبحث السابق فإن توجيه الموارد بالشكل الصحيح ينعكس بالإيجاب والسلب على نفوس الممولين، فكلما كانت إيرادات الدولة تُستغَل في تنمية المشاريع الاقتصادية والبنية التحتية -خاصة فيما يتعلق بالكهرباء والماء- فإنه بالتالي يبث في نفوس الممولين روح المشاركة والإسهام في إنعاش اقتصاديات الدولة من خلال تأدية الضرائب في وأوقاتها وامتناعهم عن التهرب منها.

المطلب الثاني :

العوامل الاجتماعية التي تساهم في تحقيق العدالة الضريبية .

الفرع الأول :

التضامن الاجتماعي

إن الأخذ بمبدأ العدالة الضريبية يسْهم في تعزيز العدالة الاجتماعية وتقليل الفوارق بين طبقات المجتمع الواحد، حيث "إن الطبيعة القانونية للضريبة فُرضت في الأساس بناءً على فكرة التضامن الاجتماعي (سيادة الدولة)، وتقتضي فكرة العدالة الضريبية أن تُوزَّع الأعباء العامة حسب مقدرة الأفراد على الدفع، مما يترتب عليه إعفاء بعضهم من أداء الضريبة مقابل انتفاعهم بخدمات الدولة كالفقراء والعجزة"[16].

وفي المجال الضريبي يجب أن تقوم العدالة الاجتماعية علي الضريبة ابتداءً من إصدار القوانين الضريبية وتحديد وعائها، حتى تحصيلها، وفرض عقوبات ضريبية عنها، أيضاً من خلال التأكيد على حق الممولين في توزيع أعبائهم الضريبية بما يتناسب مع مقدرتهم المالية[17].

كما أن عدد السكان هو أحد العوامل التي تؤثر -أيضاً- في تحقيق العدالة الضريبية، فنجد أن الدول التي بها اكتظاظ سكاني تُفرض فيها ضرائب بنسبة أعلى من الدول قليلة السكان والتي تسعى إلى زيادة عدد سكانها.

الفرع الثاني :

الوعي الضريبي

يلعب الوعي الضريبي دوراً مهماً، وذلك بإدراك الممولين لذواتهم وأحوالهم وأفعالهم والإدراك المباشر لسلوكهم وتصرفاتهم، من خلال رفع مستوى الفكر والوعي بأن الدولة هي التي تنظم النفقات والإيرادات العامة وتختص بكافة شؤون المجتمع، وعند تأديتها لكل هذه المهام فإنها تحتاج إلى نفقات عامة. ونتيجة لوعي وإدراك الممولين بأنهم جزء من هذه الدولة وأنهم من ضمن المستفيدين من هذه الخدمات فإن عليهم دفع الضريبة للإسهام في تحمل الأعباء العامة[18].

الخاتمة :

لقد خلُصت هذه الدراسة إلى النتائج الآتية:

1. إن تحقيق مبدأ العدالة الضريبية هو مسؤولية مشتركة بين الممول والدولة حيث يمنع الجهات التشريعية من التعسف في إصدار القوانين التي تَفرض الضريبة دون وجه حق، والتي تكمن الغاية منها فقط في زيادة الحصيلة الضريبية. من خلال الالتزام الطوعي بحقوق وواجبات كل منهما.
2. وجود علاقة تربط النظام الضريبي الجيد والعدالة الاجتماعية حيث تسهم العدالة الضريبية في إعادة توزيع الدخول بين طبقات المجتمع الواحد .
3. إن التشريع الضريبي يعد الحجر الأساسي في النظام الضريبي وله دور هام في تحقيق العدالة الضريبية، وبالتالي نجد أنها تحققت في بعض النصوص التشريعية الضريبية ولا زالت تفتقر إليها في بعض آخر.

---

[16]- منصور ميلاد يونس، **مبادئ المالية العامة**، دار الكتب الوطنية، بنغازي، الطبعة الخامسة، 2020 , ص 150.

[17]- إكرامي بسيوني، **المبادئ الضريبية في قضاء المحكمة الدستورية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2012، ص106.

[18]- صلاح البغدادي وأحمد الحسناوي، **أثر تغير الأسعار الضريبية والسمات الشخصية في الحصيلة الضريبية**، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (17)، العدد (3)، 2015.

4. هناك أهمية كبرى في تبني التحول الرقمي والحوكمة الضريبية في الإدارة الضريبية الذي تسعى إليه الحكومة، حيث إن بناء إدارة حديثة تلعب تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي بها دوراً مهماً في الاصلاح الإداري الضريبي، وتحقيق الحوكمة الجيدة.

التوصيات :

1. إعادة النظر في بعض النصوص الضريبية حيث أصبح بعضها لا يتلاءم مع الوضع الاقتصادي، خاصة فيما يتعلق بإعفاءات الأعباء المعيشية وبمناسبة مرور خمسة عشر عاما على صدور قانون ضريبة الدخل فأصبح لابد من رفع الحد الأدنى للمعيشة بما يتماشى مع الوضع الاقتصادي الحالي إلى جانب .
2. تكثيف عمليات الوعي الضريبي لكل مع التشديد على أهمية الالتزام بأداء الضرائب في وقتها، والتحذير من العقوبات المترتبة على التهرب الضريبي، وذلك إما عن طريق منصات التواصل الاجتماعي أو من خلال أدوات الإعلام الأخرى.
3. توصي الباحثة بالعمل على مزامنة التطورات التقنية وتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي وتفعيل آليات الحوكمة الضريبية داخل الإدارات الضريبية.

قائمة المراجع :

[1] إكرامي بسيوني، **المبادئ الضر**يبية في قضاء المحكمة الدستورية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2012، ص106.

[2] القانون رقم (9) لسنة 2010 بشأن التشجيع على الاستثمار . منشور في مدونة التشريعات الليبية السنة الـ(10) , العدد 9 .

[3] تقرير الجمعية الليبية للسياسات والاستراتيجيات، النظام الضريبي تحدي الواقع ومتطلبات الاصلاح الليبي، يوليو 2016.

[4] خالد علي , العدالة الضريبية '' مبدأ قانونية الضريبة وضريبة المبيعات نموذجا , دراسة بحثية منشورة عبر المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية .

[5] رحاب محمد بن نوبة، الوجيز في القانون المالي، دار الكتب الوطنية، بنغازي، الطبعة الأولى، 2020.

[6] دارين سالم اللافي، علاقة الممول بالإدارة الضريبية في ضوء قانون ضريبة الدخل الليبي، رسالة ماجستير , جامعة طرابلس، كلية القانون، 2014 .

[7] صلاح البغدادي وأحمد الحسناوي، أثر تغير الأسعار الضريبية والسمات الشخصية في الحصيلة الضريبية، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (17)، العدد (3)، 2015.

[8] طعن قضائي رقم 32 / س45 ق، تاريخ الجلسة 31 مارس 2002، دعوى إدارية رقم 121/ 25 ق، دائرة القضاء الإداري بمحكمة استئناف بنغازي .

[9] عمر عايد بن هاني، العدالة الضريبية وتطبيقاتها في التشريع الأردني، جامعة مؤتة، الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق، 2005.

[10] محمد أمين وقويدري كمال، تقييم أداء النظام الضريبي ومدى تطبيق مبدأ العدالة الضريبية، مجلة دراسات جبائية، المجلد (11) العدد (1)، 2022.

[11] منصور ميلاد يونس، مبادئ المالية العامة، دار الكتب الوطنية، بنغازي، الطبعة الخامسة، 2020.

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **JSHD** and/or the editor(s). **JSHD** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.